

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٥٠

الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	إثيوبيا السيد وولدغريما
	أوروغواي السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا السيد فترينكو
	إيطاليا السيد لامبرتين
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال السيد سيك
	السويد السيدة شولجين نيوني
	الصين السيد لي تشينغ
	فرنسا السيدة غيغن
	كازاخستان السيد دوفغانويك
	مصر السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسن

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2017/1077)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1745853 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم

المتحدة (S/2017/1077)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1077، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان على عقد هذه الجلسة اليوم.

لقد أوضح اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) في أيلول/سبتمبر بجلاء التزام المجلس بقوة بالتشكيل الاستراتيجي للقوات كعنصر أساسي في إصلاح عمليات حفظ السلام. وهو أحد السبل التي يمكننا بها تحقيق رؤية الأمين العام للمساعدة على كفالة أن تكون الأمم المتحدة أكثر فطنة وعملية ومرونة في قدرتها على تخطيط مجموعة من العمليات وإطلاقها وإدارتها.

وكما أشار مجلس الأمن، يجب أن تزود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالموارد اللازمة والقدرات المناسبة، وأن تقدم في الوقت المناسب للتصدي للتحديات التي تواجهها اليوم وتلك التي تنتظرنا. ويجب أن نواصل السعي جاهدين لكفالة مزيج متنوع من المساهمين الذين يوفر القدرات المناسبة. ومع ذلك، فإننا في نهاية المطاف ما زلنا نعتمد على القدرات التي تبدي الدول الأعضاء استعداداً لتقديمها.

ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أن تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في سد الثغرات، لا سيما خلال بدء تشغيل البعثات ومراحل الزيادة الطارئة في الاحتياجات. ونعمل على نحو وثيق مع هذه المنظمات والدول الأعضاء فيها لضمان فهم معايير الأمم المتحدة لحفظ السلام ومراعاتها. ونعمل معاً في جهود ترمي إلى تحسين التخطيط لبدء تشغيل البعثات المقبلة وعملياتها الانتقالية. وجهود بناء القدرات والتدريب التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود القوة الاحتياطية الأفريقية، ويتعين تبادل المعلومات على نحو أشمل في هذا الصدد.

ومجلس الأمن دور أساسي يضطلع به في تحديد الثغرات الحالية والمقبلة في القدرات في بعثاتنا ومساعدتنا على سدها، بما في ذلك عن طريق التدريب والمساعدة في بناء القدرات. وقد استضاف أعضاء المجلس اجتماعات رفيعة المستوى، وتعهدوا بقدرات جديدة وقاموا بإعدادها، وقدموا التدريب والدعم في بناء القدرات وقدموا دعماً مالياً وسياسياً مباشراً لجهودنا في مجال تشكيل القوات الاستراتيجية والتدريب. واستمر ذلك الزخم في مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري للدفاع المعني بعمليات حفظ السلام المعقود في فانكوفر في الشهر الماضي، حيث جرى إعلان ٤٩ تعهداً جديداً، بما في ذلك أكثر من ٢٠ تعهداً في مجال التدريب وبناء القدرات.

ولا يمكن أيضا صيانة المعدات بدون وجود نظم مناسبة للصيانة والإصلاح واقتناء قطع الغيار.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء مواصلة الاستثمار في مبادرات التدريب الأكثر استدامة، وتحسين المعدات اللازمة للمحافظة على معايير الأمم المتحدة والتكيف بشكل أفضل مع بيئات التشغيل الجديدة. ولن يوفر التدريب لمجرد مرة واحدة قبل النشر، وتزويد إحدى الوحدات بالمعدات، القدرات للاكتفاء الذاتي. وينبغي معالجة مسألة انتقال الموظفين المستمر، بتوجيه كلا دعم الأمم المتحدة والدعم الثنائي في مجال التدريب لقدر الإمكان إلى بناء قدرة تدريب وطنية مكتفية ذاتيا.

وثبت أنه يمكن بشكل أفضل تحقيق فرص التوفيق الناجح بين مقدمي الدعم والمستفيدين منه لسد الفجوات في القدرات بالانخراط المحدد الأهداف في إقامة شراكات حول بعثات وبلدان محددة، وفي معالجة قدرات بعينها. وتعد هذه المبادرات حيوية لنجاح البعثات، ولكن هناك حاجة أيضا إلى طرق جديدة مبتكرة لبناء القدرات المطلوبة واستمرارها في المستقبل.

وسيتواصل عقد المناسبات المتعلقة بتشكيل القوات الخاصة ببعثات معينة مع استمرار الفجوات في القدرات، وسيطور بناء على الدروس المستفادة من مؤتمر تشكيل قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب أيضا مواصلة بذل جهود بناء القدرات المتعلقة بقدرات معينة. فعلى سبيل المثال، ينبغي توسيع نطاق مشروع الشراكة الثلاثي ليشمل مناطق جغرافية إضافية، وقدرات تمكينية إضافية، والبلدان الناطقة بالفرنسية. وفضلا عن ذلك، ينبغي زيادة تعزيز العمل الجاري بشأن المعايير الطبية، من خلال شراكة مع الدول الأعضاء المهتمة. ومن خلال ما تقوم به الأمانة العامة من تنسيق، تقدم هذه الدول الأعضاء التمويل والخبرة وإمكانية عقد الاجتماعات والتدريب للمساعدة على تحسين القدرات المتعلقة

وبغية مساعدة الدول الأعضاء على تحديد مكان وكيفية تقديم التدريب، ستواصل إدارة الدعم الميداني في إدارة عمليات حفظ السلام تقديم المشورة والدعم الفني. ونشجع الدول الأعضاء على ضمان أن تركز تدريباتها ومساعدتها في مجال بناء القدرات على تطوير قدرات تدريب وطنية مستدامة وأن تكون مشاركتها في الأجلين المتوسط والطويل لا أن تقتصر على مرة واحدة.

وبغية التكيف مع الواقع التشغيلي المتطور ومعالجة التهديدات المتغيرة، تتطلب البعثات قدرات مختلفة في فترات مختلفة من دورة حياتها. وسوف يعاد تقييم مفاهيم العمليات الخاصة بالبعثات باستمرار، وسيتمتع تعديل تشكيلات القوات والخطط التشغيلية. وفي هذا السياق، يجب أن تظل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مرنة وقابلة للتكيف فيما يتعلق بالقدرات التي تقدمها والفترة الزمنية التي توفرها خلالها. ولا يمكن أن يتركز توفير القدرات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نوع المعدات أو عدد الأفراد المطلوب فحسب.

وبدلا من ذلك، يجب أن نركز بشكل متزايد على جميع الجوانب التي تؤدي إلى الأداء الفعلي للقدرات، بما في ذلك سرعة الحركة والتدريب والمعدات والتكنولوجيا والعقيدة والقيادة والانضباط وقابلية التشغيل البيئي والرفاه ونمط التفكير والتوازن الجنساني، فضلا عن عدم وجود محاذير.

ويشكل نشر قوات تناسب أداءنا التشغيلي ومعايير سلوكنا عنصرا حاسما في سد الثغرات في القدرات. ويبدأ هذا بالتدريب المناسب على المهارات الأساسية والتدريب الخاص بالأمم المتحدة الذي يلزم تجديده باستمرار. وينبغي مواصلة الدول الأعضاء دعم تطوير التدريب البالغ الأهمية، من قبيل برامج التعليم الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإدراجه كتدريب إلزامي لجميع الموظفين النظاميين.

لا يزال يتعين سدها. ولذلك، سنحتاج إلى مواصلة تحسين بذل جهودنا الجماعية، وأن نكون ابتكاريين في سد بعض الفجوات الأكثر إلحاحا. وبالطبع، سيتطلب هذا قيام البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة بالاستثمار في معايير الأمم المتحدة والتكيف مع بيئات تشغيل جديدة.

ويضطلع أعضاء مجلس الأمن أيضا بدور قيادي قوي فيما يخص ضمان مقابلة الولايات بتوفير الموارد المناسبة ومواصلة دعم الأمانة العامة في جهودها الرامية إلى تشكيل القوات الاستراتيجية. إن توصيات الأمين العام، الواردة في رسالته الموجهة إلى المجلس، تسلط الضوء على مجموعة متنوعة من السبل للمضي قدما معا بهذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن عمليات حفظ السلام، بعد مرور شهرين فقط على الإحاطة الإعلامية التي عقدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر في ظل الرئاسة الفرنسية (انظر S / PV.8064). ويعكس ذلك جهود المجلس المستمرة لجعل بعثاته-وهي الأدوات الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في مجال ضمان السلم والأمن الدوليين- أكثر استجابة وفعالية وكفاءة من أي وقت مضى.

ويؤكد هذا الأمر أيضا أهمية الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي يبرز بصورة مستمرة كمنتدى مفتوح ومناسب للمناقشة، من دون تحيز أو محرمات، لأفضل السبل والأساليب لتكييف عمليات حفظ السلام مع

بالهندسة والإشارات والقدرات الطبية وغيرها من القدرات المنتشرة في بعثات حفظ السلام.

ويشكل ضمان دعم جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوات وشرطة حسنة التدريب والتجهيز والتحفيز والقيادة في كل مناوبة، تحديا كبيرا يتطلب التصدي له المزيد من الشراكة والموارد والوقت اللازم. وقد أحرز قدر كبير من التقدم على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. وستواصل الأمانة العامة، من جانبها، تعزيز عملها الجاري بشأن التشكيل الاستراتيجي للقوات، ودعم التدريب المحدد الأهداف. وتحقيقا لتلك الغاية، سننشئ آلية تنسيق بسيطة للجمع بين كيانات الأمانة العامة المعنية بالتدريب وبناء القدرات، وتشكيل القوات، مع الدول الأعضاء ذات الصلة المعنية، من أجل تزويد الدول الأعضاء بالموارد اللازمة للمساهمة. وهذا الدور التنسيق سيوجه بشكل أفضل الموارد إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإلى البعثات.

وثمة حاجة أيضا إلى آلية أكثر مرونة واستجابة لدعم مجموعة واسعة من المبادرات وتلبية الاحتياجات المتعددة وغير المتوقعة في بعض الأحيان في مجال بناء القدرات والتدريب. ومن بين هذه الآليات منحة متعددة المانحين مجمعة كجزء من الصندوق الاستثماري الحالي لإدارة عمليات حفظ السلام لزيادة الموارد المتاحة لتنسيق وتقديم المزيد من الدعم الموجه والمستمر في مجال التدريب للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة. ومن شأن المنحة أن تتيح لنا مرونة إضافية للاستجابة السريعة للمسائل الناشئة ذات الأولوية ولدعم المزيد من المشاركة الاستراتيجية المستدامة مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة لتعزيز نخبنا وتطوير الشراكات مع الدول الأعضاء لسد فجوات القدرات، ثمة قيود لا مفر منها وفجوات في القدرات

البلدان الأعضاء، بما في ذلك العديد من البلدان المساهمة بقوات. ويتجلى ذلك في الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك في الاجتماعات الوزارية المعقودة في لندن وباريس، ومؤخراً في فانكوفر. ويعني ذلك أن تُظهر البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة إرادة سياسية حقيقية للعمل مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الرؤية الابتكارية.

ورغم كل هذه النهج الاستراتيجية، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق طموح الأمم المتحدة في مجال تشكيل القوات وبناء قدرات عمليات حفظ السلام. ولذلك، وعلى الرغم من التزام البلدان المساهمة بقوات والإعلانات التي صدرت أثناء المؤتمر الذي عُقد مؤخراً لتشكيل القوات من أجل مالي، تبين أنه من الصعب بلوغ الحد الأقصى المسموح به لقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي الحقيقة، فإن القدرات اللازمة للتنفيذ الكامل للولايات في بعض مساحات العمليات غير متوفرة. وبالمثل، ليس من السهل دائماً جمع القدرات اللازمة على صعيد الدعم الطبي والهندسة والتشييد والنقل الجوي والبحري والأمن، وما إلى ذلك، والتي تُعرف عادة «بالوحدات التمكينية».

ولأجل سد الثغرات في القدرات التي تواجه مختلف البعثات، فإن حشد الجهود الوطنية من خلال بناء تحالفات مخصصة بين الدول الأعضاء و/أو الجهات الفاعلة الإقليمية، يمكن أن يكون فعالاً. ويمكن للمجلس، في ذلك السياق، أن يحفز البحث عن شراكات وتحديد الحد الأدنى من الموارد اللازمة لأغراض التعبئة السريعة لما يكفي من قوات للاستجابة للأزمات المتعددة والمعقدة. وتلك كانت الفكرة وراء عقد مؤتمر قمة فانكوفر، الذي سعى إلى ترسيخ هذا التعاون في إطار مصطلح «تعهدات ذكية».

الأخطار والتحديات المتغيرة باستمرار التي تواجه السلم والأمن، فضلاً عن الظروف المتغيرة لنشرها في الميدان.

ولذلك السبب اعتبر مجلس الأمن أن من المناسب، من خلال قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، أن يعهد بدور رصد تنفيذ التوصيات إلى الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ومن ثم تعزيز عمل الفريق. وهذا أمر مهم للغاية، حين النظر في عدد من مختلف بعثات حفظ السلام، التي تتراوح بين البعثات الأكثر تعقيداً والمتعددة الأبعاد والبعثات المختلطة، وتلك التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تأذن بها الأمم المتحدة أو تدعمها.

ولن أحصر ملاحظاتي في المسألة الهامة المتعلقة بقدرات عمليات حفظ السلام.

ويجب أن نرحب بإدخال ابتكارات، بما في ذلك إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، التي زادت من كفاءة نظام بناء القدرات. وفي مجال آخر، لا شك أن العمل الجاري بشراكة مع المنظمات الإقليمية، خصوصاً مع الاتحاد الأفريقي، سيسهم في تعزيز القدرات التشغيلية للوحدات الأفريقية المطالبة بتنفيذ بعثات في سياق استخدام القوة. وتشمل الأمثلة المتعلقة بمثل تلك الوحدات، قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وإلى درجة مختلفة، قوة بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعد تلك الابتكارات مهمة، لأنها تتيح لنا أن نفهم بشكل أفضل قدرات الدول الأعضاء والتنسيق الأفضل للجهود، من أجل النشر السريع للوحدات التي تقدمها البلدان المساهمة، ومن ثم تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

ومن المشجع كذلك أن نرى هذه الآلية الجديدة تؤتي ثمارها بفضل الدعم والالتزام على أعلى مستوى من جانب

والابتكار هو أفضل السبل للتصدي لهذه التحديات، وذلك في ظل القيود الحالية. فعلى سبيل المثال، كان إنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام داخل إدارة عمليات حفظ السلام إنجازاً كبيراً، يمكن أن يوصف بالتاريخي. وقد مكن ذلك بالفعل من زيادة عدد الوحدات الجاهزة للنشر في إطار العمليات وتطوير تخصصاتها. وينبغي مواصلة تعزيزه، ولا سيما عن طريق تشجيع تحسين استخدام مستوييه ٢ و ٣. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود متواصلة من أجل زيادة عدد البلدان التي تصل إلى المستوى ١ من خلال التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات.

وتدعم فرنسا أيضاً إنشاء آليات جديدة لتشكيل القوات. وقد كان المؤتمر المعني بتشكيل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي عُقد في أيار/مايو الماضي، معلماً رئيسياً في ضمان القدرة على التنبؤ بقدرات حفظ السلام. وينبغي أن يُطبق ذلك النموذج على العمليات الأخرى وغيرها من القدرات المتخصصة بغية تكييف الموارد المتاحة لتلبية احتياجات بعثاتنا.

كما نرحب بالاتفاق على التزامات مشتركة وتعهدات ذكية، والذي يشمل العديد من الدول الأعضاء، وذلك بهدف توليد القدرات الحيوية والسماح لكل دولة من الدول الأعضاء بالمشاركة، وفقاً لمواردها وقدراتها، في تحسين الأداء التشغيلي. ونشيد، في ذلك الصدد، بالتقدم المحرز في المؤتمر الذي عُقد في فانكوفر. فقد سمحت تلك الآليات بتوفير قدرات حيوية، لا سيما القدرات الجوية في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك بتوسيع نطاق التدريب اللازم للحصول على المعارف الجديدة المتعلقة بالبيئات غير المتناظرة، مثل الحماية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما إننا نؤيد الهدف المتمثل في زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام.

ختاماً، وفي نهاية ولاية السنغال بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، أود أن أشكر الأمين العام على التزامه الراسخ بالمضي قدماً ببرنامج إصلاح عمليات حفظ السلام، وذلك في إطار رؤيته للإصلاح الشامل لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. وقد قدمت الأمانة العامة المساعدة كيتا لنا برهاناً حياً على ذلك في بيانها. ويرحب وفد بلدي باهتمام كبير برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بشأن مواصلة الجهود الرامية إلى سد الثغرات في القدرات ووضع توصيات بهدف إلى معالجتها، بما في ذلك من خلال زيادة كفاءة وفعالية التدريب والبناء المستمر للقدرات.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت تماماً. لقد أعاد المجلس التأكيد مراراً، خلال عام ٢٠١٧، على قيمة عمليات حفظ السلام كإحدى أهم أدوات الأمم المتحدة الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وتسهم هذه الجلسة في ذلك النقاش، وذلك بتشديدها على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة لامتلاك القدرات الكافية في مجال حفظ السلام.

كما أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة على إحاطتها الإعلامية الشاملة والواضحة للغاية. إن فرنسا تتفق مع تقييم الأمانة العامة بشأن الحاجة إلى قوات خفيفة الحركة وسريعة الانتشار، تتوافر لديها القدرات والخبرات المتخصصة الضرورية للتنفيذ السليم للولايات المنوطة بها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تحديداً.

أولاً، ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع نهج طموح ومبتكر لتشكيل القوات. فقد أوضحت تجربة السنوات القليلة الماضية أوجه القصور التي تواجهها عمليات حفظ السلام، من حيث القدرات الجوية والدعم الطبي والمعدات والتدريب قبل النشر والاستخبارات، وما إلى ذلك. ويجب أن يكون هدفنا هو زيادة السرعة وتعزيز الكفاءة.

ويتم تنفيذ الدعم الذي نقدمه لبناء القدرات في البلدان المختلفة بشكل طبيعي، في تضافر مع جهود المنظمات الدولية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي مالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن من خلال عمليات بعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري وبعثاته لبناء القدرات ومن خلال الدعم المالي للعمليات.

ويجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء على حد سواء مضاعفة جهودهما من أجل التصدي للتحديات التي تنطوي عليها أنشطة حفظ السلام الفعالة. فتزويد عمليات حفظ السلام بقدرات كافية وفعالة هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء. وتقع المسؤولية عن تدريب الوحدات على الدول المعنية في المقام الأول. وبغية مواجهة التحديات الحالية لحفظ السلام، من الضروري بصفة خاصة مواصلة وتكثيف جهود التدريب الفردي والجماعي في ما يتعلق بالبيئات غير المتناظرة، والتي تتطلب قدرات محددة جدا.

وإن من مسؤوليتنا أن نوفر التدريب الأساسي الأولي لكل واحد من جنودنا. فمن شأن ذلك أن يضمن سلامتهم وسلامة السكان المكلفين بحمايتهم. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا مراعاة التقيد بأعلى مستويات السلوك والانضباط بين الجنود لأجل ضمان احترام مبادئ الأمم المتحدة، وخاصة في مجال مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ومن الضروري أيضا تحديد أوجه الضعف في القدرات كما ينبغي وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجتها. وإلا فلن يتسنى لفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل قصارى جهودها. ويبدو أن الاقتراح المقدم من قبل الأمانة العامة بتنفيذ آلية تنسيق احتياطية تمكن الدول من طلب وتقديم معلومات مفيدة، خطوة في الاتجاه الصحيح. وكما أكدت الأمانة العامة، فإن ذلك سيكون مفيدا للجهود الرامية إلى مواصلة تطوير الشراكات

وتؤيد فرنسا، في ضوء تلك الاحتياجات - وهذه هي النقطة الثانية - الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لتعزيز قدراتها. ومن خلال الشراكات الثنائية والتعاون في مجالي الأمن والدفاع، ما فتئت فرنسا تساهم في التدريب وتوفير المعدات للعديد من الوحدات المزمع نشرها في عمليات حفظ السلام. وعليه، فإن فرنسا تشارك، في القارة الأفريقية وحدها، في تدريب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ من الضباط والجنود الأفارقة سنويا في ١١ بلدا بشأن ما يزيد على ٥٧ موضوعا مختلفا.

كما تعمل فرنسا مع العديد من البلدان المساهمة بقوات لتعزيز تطوير قدرات حفظ السلام في البلدان الناطقة بالفرنسية. وذلك هو السبب وراء عقد مؤتمر باريس المعني بحفظ السلام في بيئة ناطقة بالفرنسية الذي نُظم العام الماضي ووراء إنشاء «مرصد بطرس غالي لحفظ السلام»، الذي يسعى إلى تعزيز قدرات حفظ السلام للناطقين بالفرنسية. وقد استحدثت فرنسا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، طريقة لتعلم اللغة الفرنسية تُسمى «En Avant» لأفراد القوات المسلحة المنتشرين في بيئة للأمم المتحدة، وأتاحت هذه الطريقة لشركائها.

كما يشمل تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان المساهمة بقوات دعما تشغيليا ودعما في مجال النشر. وكما أشار وزير الخارجية جان-إيف لودريان، في الجلسة الرفيعة المستوى التي عقدها المجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8051)، فإنه يجب علينا أن نواصل استنباط سبل جديدة لتحسين إشراك وتمكين الدول المعنية في المقام الأول بالتهديدات لكي تتمكن من تحمل المسؤولية عن أمنها. وقد كان ذلك السبب وراء دعمنا لمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تعزز قدرات الدول المعنية على التعامل بشكل أفضل مع التحديات التي تواجه المنطقة، وهو أمر يهمنا جميعا.

من تنفيذ العمليات بصورة فعالة. ويتمثل أحد الجوانب الحرجة لسد الثغرات في القدرات في التدريب وبناء القدرات الرامية إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام. ومن شأن أوجه القصور في التدريب والمعدات أن تقلل من نجاح البعثات. وقد لا تستطيع أفضل البعثات من حيث التخطيط من الوفاء بولايتها تماما ما لم يتسم حفظة السلام بالكفاءة اللازمة في المهارات الأساسية ذات الصلة بالمهام الجندية والشرطية. ونود من ذلك المنطلق أن يتحقق المضي قدما نحو اتخاذ القرارات الموضوعية المتعلقة بعدد من العناصر من قبيل النشر والإصلاح وإعادة الأفراد إلى أوطانهم عند النظر في تشكيل القوات ومعالجة النقص في القدرات. ومن المهم أن تحدد الأمم المتحدة المجالات التي تزداد فيها الاحتياجات، وما الذي ينبغي معالجته، حتى تتمكن البلدان، مثل الولايات المتحدة، من التركيز على مساعدتها، فضلا عن التعاون الدبلوماسي معها.

وندعو، على وجه الخصوص، مكتب الشؤون العسكرية، وشعبة الشرطة والمكاتب الأخرى ذات الصلة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى إدماج البيانات القائمة على الأداء في عملية تشكيل القوات والاستعراضات المنتظمة للتوظيف في البعثة. ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها في تلك المجالات. ويجب أن تكون عملية صنع القرار القائمة على الأداء شفافة وموحدة، ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدرك تماما جميع عمليات التقييم والمعايير المستخدمة. ولا نقصد بذلك أننا نسعى إلى معاقبة البلدان التي توفر القوات أو الوحدات الفردية للأمم المتحدة. ويمكن صنع القرارات القائمة على الأداء من إيجاد أفضل مزيج للقدرات اللازمة لاحتياجات البعثات وتحسين إمكانية نجاحها. ويساعد ذلك البلدان المساهمة بقوات أيضا على التركيز على ما يجب تحسينه، إلى جانب مساعدة التركيز

الثلاثية حتى تشمل المسائل من قبيل القدرات المتخصصة والكفاءة اللغوية.

وعلى المستوى التنظيمي للأمانة العامة، فإننا نؤيد تماما الأثر الإيجابي للإصلاحات التي سيدخلها الأمين العام على ركائز السلام والأمن والإدارة لضمان زيادة فعالية عمليات حفظ السلام. ويندرج هدف تنفيذ قيم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين في صميم عمليات حفظ السلام. وستمكننا جهودنا المشتركة من تنفيذ تلك الرؤية.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها بشأن المجالات التي ما تزال بحاجة إلى تحسين في عمليات حفظ السلام وكيف يمكن تحقيقها.

وخلافا للعديد من المسائل الأخرى المتصلة بحفظ السلام التي تقتضي اهتمامنا، فإن تشكيل القوات ونقص القدرات يشكلان تحديات أمام جعل إحراز التقدم الملموس ممكنا وقابلا للقياس أيضا. ومنذ عام ٢٠٠٥، استثمرت الولايات المتحدة ما يزيد على ١,٣ بليون دولار في ٦٦ من البلدان الشريكة و ٥ منظمات دولية الخمس عبر مبادراتنا في مجال بناء قدرات حفظ السلام، ما يدل على التزامنا المشترك مع شركائنا للعمل معا على معالجة الثغرات الحرجة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وستظل الولايات المتحدة أكبر مساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث الاشتراكات المقررة وجهود التدريب وبناء القدرات على المستوى الثنائي.

ونفهم أن البعثات بحاجة إلى الموارد والقدرات اللازمة لها للوفاء بولاياتها، ولدعم التوصل إلى حلول سياسية مستدامة. وقد أسفرت مثل هذه الاستثمارات عن نتائج إيجابية واضحة. غير أن من المطلوب أيضا بذل الجهود المتواصلة عبر الشراكة مع الجهات المانحة المالية والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة والأمم المتحدة لأجل مواصلة تعزيز القدرات بما يمكن

على مساعدة تلك البلدان التي هي في أمس الحاجة واستحقاقا لبناء قدراتها.

السلام أمر هام لزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. وأود أن أشدد على نقطتين.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما كبيرا للاحتياجات الحقيقية للبلدان المساهمة بقوات، وخاصة البلدان النامية، إضافة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المساهمة بقوات في مجال بناء القدرات. ويجب علينا أيضا أن نكفل توفير ما يلزم عمليات حفظ السلام من تدريب وموارد وقدرات حتى تتمكن من أداء مهامها، وتوفير التدريب الكافي والهادف قبل النشر، علاوة على توفير المعدات اللازمة لها لضمان الاضطلاع بتلك المهام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز بناء قدرات الدول النامية المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مجال حفظ السلام من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي غضون ذلك، فإن من المهم للغاية إيلاء أهمية كبيرة لدعم الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن مساعدة أفريقيا في تعزيز بناء قدراتها في مجال حفظ السلام

ثانيا، ينبغي للأمانة العامة - بوصفها المسؤولة عن إدارة عمليات حفظ السلام - أن تقدم دعم أكثر كفاءة وجودة لقوات حفظ السلام كي يتسنى تعزيز قدرتها على التصدي للأوضاع المعقدة. وينبغي للأمانة العامة وبعثات حفظ السلام إعطاء الأولوية لأمن حفظة السلام وقدراتهم الطبية، مع تحسين التبادل الداخلي للمعلومات الأمنية وضمان توفير الحماية الأمنية والمعدات والتدابير الطبية لهم في الوقت المناسب. ويجب أن تعطي بعثات حفظ السلام الأولوية لتدريب حفظة السلام الذين يجري نشرهم، والذي ينبغي أن يكون محددة الأهداف وفقا للحالة في المنطقة المعنية. وينبغي أن تواصل الأمانة العامة زيادة تحسين إدارة وفعالية الآلية اللوجستية المثلى لضمان استخدام موارد حفظ السلام بكفاءة أكبر.

ومن جانبنا، فنحن نوافق لمعرفة الكيفية التي يمكن أن يساعدنا بها تحسين جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالأداء في ميدان حفظ السلام على تركيز دعمنا التدريبي. ونذكر أن الأداء ليس سوى جزء واحد من تحسين قدرات حفظ السلام، غير أنه جزء يجب علينا العمل فيه معا لتحقيق النتائج. ويجب على مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة أن تنشئ شراكات أقوى حتى نجعل البعثات أكثر فعالية وكفاءة وأمانا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر انضمت السفارة نيكى هيلي إلى السفير فودي سيك، ممثل السنغال والعديد من الممثلين الدائمين الآخرين في اجتماع للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للمجلس لمناقشة هذه المسائل وغيرها. ونرى أن الفريق العامل يوفر محفلا مناسباً للمجلس والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للمشاركة في هذه المناقشات. وسيكون مفيدا للنظر في الأداء في إطار ذلك الفريق تحت قيادة كوت ديفوار في العام الجديد.

السيد لي تشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، نشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

وأشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية، والأمين العام على التوصيات الخطية التي قدمها مؤخرا إلى المجلس، والتي ستدرسها الصين بعناية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وتقع على قوات حفظ السلام المسؤولية عن تنفيذ ولايات المجلس في الميدان. وتعزيز النشر السريع لقدرات قوات حفظ السلام وتحسين قدرات حفظة

الماضي. إن التركيز على الابتكار والتدريب وبناء القدرات الذي شهدناه في فانكوفر أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام بمفهومها الحديث ومن أجل سد الثغرات في القدرات.

وأودّ أيضاً أن أشيد بالرجال والنساء من جميع البلدان الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أنقذوا بفضل التزامهم وتفانيهم عدداً لا يحصى من الأرواح. وجاد كثيرون منهم بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة ونحن، كما قال آخرون، مدينون لهم بعرفان كبير. والهجوم الإجرامي الفتاك الذي شُن مؤخراً على حفظة السلام التنزانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو تذكير بالمخاطر التي يواجهها حفظة السلام كل يوم فيما يحمون الآخرين. وأودّ أن أثير ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، بشأن تشكيل القوات، نتطلع إلى استعراض تقرير الأمين العام وتوصياته عن تشكيل القوات وسد الثغرات في القدرات، بما في ذلك التدريب الفعال والكفؤ وبناء القدرات. ونذكر أن التخطيط والتعهدات والأداء والشراكات هي السبيل الصحيح للمضي قدماً، لا لتحسين تشكيل القوات وتقليل الثغرات في القدرات وحسب، بل أيضاً لإدماج المنظورات الجنسانية وحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، في عمليات حفظ السلام.

ونقدّر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين تشكيل القوات الاستراتيجية والأفراد النظاميين، ليس من منظور الوحدات والأعداد فحسب، بل أيضاً وعلى نفس القدر من الأهمية من منظور القدرات الجديدة مثل الاستخبارات ونظم الإنذار الرادارية ومستشاري الشؤون الجنسانية والأصول الجوية المتعددة الجنسيات لحفظ السلام، فضلاً عن زيادة عدد الإناث في صفوف المراقبين العسكريين وضباط الأركان. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للتثبت من صحة التعهدات المسجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام وتقييم مقرات قيادة البعثات

وبوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا تزال الصين ملتزمة بتعزيز التدريب السابق للنشر والقدرات الاحتياطية لقواتها وأفراد شرطتها في مجال حفظ السلام. وما برحت الصين تدعم أيضاً بنشاط سائر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مجال بناء القدرات. وتواصل الصين العمل بجد للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها القادة الصينيون في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام المعقود في عام ٢٠١٥. وتمكنت الصين على مدى العامين الماضيين من تدريب ما يزيد على ٨٠٠ من أفراد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والبلدان الأخرى. وأرسلت الصين أيضاً أول وحدة طائرات عمودية إلى إحدى بعثات حفظ السلام في أفريقيا. وتقدم الصين أيضاً المساعدة العسكرية بقيمة ١٠٠ مليون دولار إلى الاتحاد الأفريقي. وقررت الصين أيضاً العمل عبر الصندوق الاستثماري للسلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة لدعم البلدان المساهمة بقوات، وخاصة البلدان الأفريقية في بناء قدراتها. وأكملت الصين رسمياً تسجيل قوة احتياطية لحفظة السلام قوامها ٨٠٠٠ جندي في آلية الأمم المتحدة الاحتياطية. وأنشئت أيضاً وحدتان صينيتان لشرطة حفظ السلام، وتم تسجيلهما لتكونا جزءاً من آلية الأمم المتحدة الاحتياطية. وقد أوفت المجموعة الأولى من الوحدات والمعدات بمتطلبات النشر السريع.

إن الصين لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزامها بالسلام العالمي، ونتكاتف مع جميع الأطراف من أجل المضي في تعزيز طريق الأمم المتحدة نحو السلام.

السيدة شولجين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الوفد الكندي وشركاءه والأمانة العامة على نجاح اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعقود في فانكوفر الشهر

والأمن، لا سيما بشأن تعزيز التركيز على الوقاية. واقتراح الأمين العام يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز العلاقة بين الاستراتيجيات السياسية والعمليات. وسيطلب تحقيق هذه الرؤية اتباع نهج على نطاق المنظومة للحفاظ على السلام ومنح الأولوية للعمل السياسي، الأمر الذي يتجلى في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك سد الفجوة بين عمليات حفظ السلام والمنظومة الإنمائية.

ويمثل البيان الرئاسي S/PRST/2017/27 الذي اعتمد في وقت سابق اليوم خطوة تستحق الترحيب في هذا الصدد، وهو يبين الصلة بين بناء السلام والحفاظ على السلام ولايات بعثات حفظ السلام وتشكيلها. وتحليل المعلومات الصريح والحسن التوقيت أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة فيها وإدارتها وحلّها على نحو فعال. ومن الضروري أيضاً للمجلس أن يؤدي دوره في تصميم ولايات عمليات حفظ السلام. ونرحب بجهود الأمين العام لتبسيط وتنسيق المعلومات وتقدير الحالة العسكرية داخل الأمانة العامة. ويجب إضفاء طابع منهجي على التحليل المشترك وتبادل المعلومات من بداية أي بعثة، ويلزم إدماج الاستخبارات في كل بعثة من البعثات.

كما أن الأمانة العامة بحاجة إلى تقديم مشورة عسكرية وشُرطية استراتيجية مستنيرة وسليمة وصريحة، استناداً إلى تحليل القوات بالنسبة إلى المهام، وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع من أي ولاية، والتي ينبغي أن يكون لها أهداف واضحة ومحددة الأولويات، يمكن قياسها من خلال المعايير التنفيذية لنجاح المتابعة ويمكن أن تساعد على ترتيب خطة الحملة بما يتماشى مع القوات التي تُشكلها الأمانة والتي توفرها الدول الأعضاء.

ويجسد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لتعزيز قدرتها في مجال السلم والأمن، وينوه بها. وينبغي الاستفادة من الزخم الحالي المحيط بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا

والوحدات المنشورة وضباط الأركان من أجل قياس الفعالية والتأهب لمواجهة التحديات الاستثنائية التي تنطوي عليها بعثات حفظ السلام.

وفي ضوء هذه التحديات، من المهم أن ترقى جميع البلدان المساهمة بقوات شرطة وقوات عسكرية إلى مستوى مسؤوليتها عن تدريب وتجهيز وحداتها بحيث يمكن إنجاز الولايات، وأن تكون موجودة في جميع مناطق مسؤوليتها وأن تقلّل لأدنى حد من احتمالات حدوث خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف الأفراد.

وستواصل السويد تولّي المسؤولية الكاملة عن وحداتها، وضمان أن تكون كاملة التدريب ومجهزة لمواجهة جميع التحديات. وفي الوقت نفسه، سنواصل دعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالتدريب وبناء القدرات. ومن الأمثلة على ذلك: الدورات المنظمة في مركز التدريب الدولي السويدي وفي مركز الشمال الأوروبي للشؤون الجنسانية في العمليات العسكرية، الكائنين في السويد؛ والدعم المقدم من أفرقة التدريب المتنقلة لمراكز حفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك وجود الأمم المتحدة في أوغندا؛ وزيادة عدد المقاعد في الدورات لمن ينشرون مستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ والدعم المقدم من أفرقة التدريب المتنقلة لكتيبة مشاة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحن على استعداد للنظر في تقديم نفس الدعم إلى مقر القطاع في المستقبل. إن حفظ السلام يفيدنا جميعاً، وجميع المساهمات في عمليات حفظ السلام لها أهميتها. ونرحب بالزيادة في عدد البلدان المساهمة، بما في ذلك المساهمون من طائفة واسعة من المناطق.

ثانياً، بشأن هيكل السلام والأمن، فإن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين ذات مدى وطبيعة معقدين ومتراپطين. ونؤيد بقوة خطط الأمين العام الطموحة لإصلاح هيكل السلام

الجهود الرامية إلى إصلاح أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونرحب بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، والذي جرى اعتماده أثناء الرئاسة الإثيوبية في أيلول/سبتمبر، ونقدّر الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة، السيدة بينتو كيتا.

نعلم جميعاً أن الأمم المتحدة لا تملك جيشاً، وأنها تعتمد على الدول الأعضاء لتشكيل القوات في بعثاتها لحفظ السلام. ومع ذلك، فإن تأمين ما يكفي من الأفراد الذين يمتلكون القدرات اللازمة والموارد الكافية والقدرة على الانتشار السريع ما برح يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة. كما أن السرعة والتنقل والمرونة في نشر الأفراد في الميدان ما فتئت أيضاً تسير ببطء وتعاني من الجمود البيروقراطي، الأمر الذي يفرض قيوداً على الفعالية التشغيلية في الميدان.

وضرورة بذل جهود كبيرة لتحسين الطريقة التي تحشد بها الأمم المتحدة الأفراد النظاميين التابعين لها وتشرهم أمر مسلم به تماماً. ونأمل في هذا الصدد معالجة بعض التحديات المذكورة أعلاه عن طريق الإصلاحات الجارية التي يضطلع بها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر سرعة وكفاءة وفعالية. ونعرب عن تأييدنا الكامل للتوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن تشكيل القوات والتدريب وبناء القدرات.

ونوه بطبيعة الحال بالخطوات الهامة التي اتخذتها بالفعل الأمانة العامة لتحسين عمليات تشكيل قوات الأمم المتحدة ونظام تحليل القدرات. وخير مثال على ذلك إنشاء وتشغيل نظام تأهب قدرات حفظ السلام وخلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها داخل الأمانة العامة.

وعلى نحو ما ذكر عن حق في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، فإن تشكيل القوات ليست مجرد مسألة تقنية وتشغيلية يمكن تفويضها إلى الأمانة العامة. وإن إحراز تقدم يتطلب التعبئة والدعم السياسي

للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. ويستلزم ذلك مناقشة خيارات محددة من أجل زيادة مرونة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام واستدامته وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك إمكانية الاستفادة من الاشتراكات المقررة. ونتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تحسين إدماج المنظور الجنساني وحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام وولاياتها، بما يكفل تزويد البعثات بالعدد الكافي من الموظفين والكفاءات المناسبة قبل نشرها. وفي هذا السياق، من المهم التشديد على الحاجة إلى الوفاء بجميع الالتزامات بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المهم للغاية أيضاً منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحقيق في أي حوادث ومحاسبة المسؤولين عنها. ونرحب بمبادرات الأمانة العامة الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام.

ونعتقد أن عملية تشكيل القوات يمكن أن تستفيد من تعزيز الانفتاح والشفافية وزيادة الصراحة وتحسين المشورة الاستراتيجية العسكرية والشرطية المقدمة من الأمين العام إلى المجلس، وكذلك الولايات المتعاقبة التي تنطوي على مهام ذات أولوية واستخدام القدرات الجديدة المعززة التي تحد من المخاطر وتحسن الأداء. وبالمثل، فمن الأهمية بمكان النظر في سبل جديدة لبناء القدرات والتدريب والتمويل لتحقيق ذلك. وسنواصل المساهمة والقيام بكل ما في وسعنا لكفالة أن تتمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد وولدغريما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم جلسة الإحاطة الهامة هذه بشأن قدرات تشكيل القوات الاستراتيجية وتدريبها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذه فعلاً مسألة بالغة الأهمية، يلزم أن ينظر المجلس فيها بجدية باعتبارها جزءاً من

القدرات والتدريب الذي ما برحت تقدمه للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات من خلال مشروع الشراكة الثلاثية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيدة بينتو كيتا، الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام على إحاطتها الإعلامية.

لقد واجهت عمليات حفظ السلام تحديات كبيرة منذ عام ١٩٤٨. ولعل أهمها في الوقت الراهن هو التحدي المتعلق بحماية المدنيين والتهديدات غير المتناظرة التي تواجه موظفي البعثات على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا تحديات لوجستية بصفة عامة، فضلا عن التحديات المتصلة بتطوير قدرات الموظفين، والمعدات الملائمة، وتكوين القوات، ومفهوم العمليات، التي تمثل الأدوات اللازمة لتشجيع تعزيز تنفيذ بعثات حفظ السلام.

لقد أسهمت البعثات، على مدى ٧٠ عاما تقريبا، في بناء السلام في مختلف البلدان من خلال تنفيذ ولاياتها. ومن المؤسف أن تكلفة القيام بهذا كانت باهظة، نظرا لفقدان أرواح الجنود والأفراد المدنيين التي لا تقدر بثمن خلال اضطلاعهم بواجباتهم. وتتقدم بوليفيا بأصدق إشادة إلى جميع الرجال والنساء في صفوف الوحدات والأفراد المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، الذين لا يدخرون جهدا في الوفاء بمهمتهم وولاية البعثة، على الرغم من القيود على المواد، وعدم كفاية الموارد في بعض الحالات، والظروف الصعبة على أرض الواقع، والبيئة الأمنية المتقلبة. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة والبلدان المساهمة بمراقبين وموظفين مدنيين على ما أبدته من حياد وتضامن والتزام تجاه منظومة الأمم المتحدة وتجاه البلدان التي تعاني من عواقب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار.

ومن البديهي أن الساحة الدولية غير ثابتة بحكم طابعها. فهي تمر بتحولات كبيرة. ويبرز التهديد المستمر الذي تشكله

من الدول الأعضاء. ولذلك فإن إجراء المزيد من المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات الحالية والمحتملة أمر ضروري للغاية من أجل تزويدها بمعلومات حسنة التوقيت وكافية وصالحة، ومساعدتها على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بمساهمتها بالأفراد. ولذلك، فإن تعزيز التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة أمر بالغ الأهمية. كما أننا نتفق تماما مع الاقتراح الذي قدمه الأمين العام لإنشاء آلية بسيطة للتنسيق، وهو ما نرى أن من شأنه أن يعمل منبرا هاما لمواءمة القدرات والتدريب مع احتياجات البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات وبأفراد شرطة من المهارات والمعدات.

وبالرغم من استمرار الزيادة الكبيرة في عدد ونوعية التعهدات التي تقدمها الدول الأعضاء، من المهم أيضا ضمان الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي تم الإعلان عنها حتى الآن. وهذا يتطلب متابعة التعهدات التي تم تقديمها في الآونة الأخيرة، بما فيها تلك المقدمة خلال المؤتمر الوزاري المعقود في فانكوفر في الشهر الماضي. ونتطلع إلى معلومات الأمانة العامة المستكملة عن هذه المسألة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ عملا بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

ونعتقد أن عمليات الأمم المتحدة الاستراتيجية لتشكيل القوات ينبغي أيضا أن تدعم القدرات الإقليمية وتشجعها، مثل القوة الاحتياطية الأفريقية. وتضطلع تلك القوات الإقليمية بدور هام بوصفها المستجيبين الأوائل، وقد أثبتت قدرتها على العمل كقوات انتقالية ريثما تكون الأمم المتحدة على استعداد لنشر قواتها. ولذلك، لدينا أمل قوي في أن تضع الأمانة العامة خيارات وآليات مبتكرة تعزز إمكانات التأزر بين نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام والقوة الاحتياطية الأفريقية.

وأخيرا، سأكون مقصرا لو أهيت بياني بدون الإعراب عن تقديرنا لليابان على التزامها بهذه المسألة، وعلى دعم بناء

نحو يعطي قدرا أكبر من الاستقلال للأمم المتحدة إزاء البلدان التي تقدم مساهمات أكبر، إذ يمكن استخدام العامل المالي ضد تحقيق غرض البعثات وهدفها.

وعلاوة على ذلك، وفي سياق حفظ السلام، من الضروري كفالة تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما يؤكد من جديد ويضمن ويشجع مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال مشاركتها النشطة في مجالات المنع والوساطة والتفاوض والحوار من أجل التوصل إلى حلول في أجواء تكفل تكافؤ الفرص في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما يجب إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في مجال عمليات السلام، عملا بالقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وأخيرا، يجدر بالذكر أنه لا يمكن لأي بعثة لحفظ السلام أن تنجح ما لم تحظ بدعم البلد المضيف. وفي ذلك الصدد، فإن التعاون المستمر والسلس وتبادل المعلومات بين البعثات والسلطات المحلية أمر أساسي. وتؤكد بوليفيا مجددا على أن اتباع نهج وقائي قائم على أساس كل تجربة على حدة أمر ضروري من أجل تحديد الولايات، أيما كان طابعها، بالاحترام الصارم لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع تعزيز ملكيتها الوطنية وبدون استخدامها لتبرير التدخل.

وفي الختام، وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية العامة الأخيرة لهذا العام - من حيث المبدأ - يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة الوفد الياباني على النجاح في قيادة أعمال المجلس هذا الشهر. كما نشيد إشادة قوية بالأعضاء غير الدائمين الستة الذين تنتهي فترة عضويتهم في هذا المحفل الهام، مع الإعراب عن تهانينا القلبية على ما قاموا به من عمل كبير في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
نشكر الرئاسة اليابانية للمجلس على عقد هذه الإحاطة الإعلامية، ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص للسيدة بينتو

الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية في بعثات حفظ السلام تمكنها من التكيف مع التعامل بفعالية أكبر مع السياقات الخاصة بكل منها. وبناء على ذلك، فإن توفير الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة للبعثات على نحو فعال وكاف يتطلب إجراء تحليلات تقنية ولوجستية، وفي المقام الأول، سياسية تتماشى مع الولايات التي يعتمد عليها مجلس الأمن، والتي يجب أن تكون أكثر واقعية ودقة وتركيزا.

ونعتقد أن مبادئ فانكوفر توفر أساسا هاما فيما يتعلق بالتدريب والرصد والإبلاغ وحماية القصر ومشاركة المرأة وإشرافها في جميع جوانب عمليات حفظ السلام. ولذلك فإننا نؤكد على إعطاء الأولوية لتحسين المرونة المؤسسية فيما يتعلق بنشر القوات، فضلا عن اختيار أفضل القوات من حيث التدريب والتخصص من بينها من أجل تقديم الاستجابة للسياقات غير المتناظرة التي ذكرناها للتو. وبالمثل، لا بد أن تؤدي التحسينات في الجوانب المادية و قبل كل شيء، التكنولوجيا، إلى تمكين بعثات حفظ السلام من أن تصبح أكثر فعالية في الوفاء بولاياتها. ويجدر التأكيد على أن توفير المعدات الكافية وتدريب القوات ليست مسؤولية البلدان المساهمة بقوات فحسب، بل أيضا مسؤولية منظمتنا ككل.

إن الهجمات المستمرة ضد حفظة السلام، وثمة مثال عليها قد وقع قبل بضعة أيام وخلف عواقب مأساوية، توضح الحاجة إلى تعزيز الجوانب الرئيسية للبعثات - ولا سيما تلك التي تشمل الإمام بالحالة على أرض الواقع، والتنقل، ورد فعل الوحدات - بتعزيز الموارد الدفاعية وموارد الحماية الخاصة بالمخيمات والموظفين قبل كل شيء. وفي ذلك الصدد، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كل طرائق الدعم الممكنة من أجل تمويل عمليات السلام بطريقة مستمرة ومرنة ويمكن التنبؤ بها، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ولا بد أيضا من تقييم تلك الطرائق وتنقيحها على

أولا ، فيما يتعلق بمرحلة التخطيط والتصميم، بما في ذلك إعادة تشكيل عمليات حفظ السلام، نعتقد أنه من المهم للغاية أن يولي مجلس الأمن مزيدا من الاهتمام لتحديد القدرات اللازمة لإنجاز ولاية ما. ويجب أن يستند التخطيط إلى أهداف واضحة وقابلة للتحقيق ومُرتبة حسب الأولويات وإلى استراتيجية خروج، تنص على تخفيض مناسب للقوات وتسليم المهمة إلى الكيان الذي سيحل محل البعثة عند الوفاء بتلك المعايير. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما ذكر الآخرون، يمثل التعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أمرا أساسيا. وتؤدي الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني بوجه خاص، دورا حاسما في تقديم المشورة عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتياجات في الوقت المناسب من حيث المعدات والأفراد، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بشراء المعدات، أود أن أضيف أن ذلك يجب ألا يتوقف على موارد البلد المالية فحسب. وفي رأينا، يجب أن نعمل لإيجاد بدائل لهذه المشتريات، على سبيل المثال، من خلال زيادة التعاون بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة والبلدان المانحة. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من التكنولوجيات الجديدة التي تحتاجها البعثات مكلفة جدا، مما يؤكد ضرورة إيجاد بدائل لشرائها. وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بصنع القرار، يجب على مجلس الأمن أن يراعي تماما آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لأنها بحكم كونها الجهات التي ستوفر الخدمات على أرض الواقع، فإن توسعها تيسير التخطيط التشغيلي بقدر كبير، وبالتالي كفالة أن يكون لدى أفرادها القدرات التي يحتاجون إليها للاستجابة للمتطلبات المتغيرة.

وتستدعي المطالب المتغيرة اتباع نهج جديدة، ونلاحظ الكيفية التي تولت بها عمليات حفظ السلام مجموعة من المهام الجديدة، ومنها على سبيل المثال، في سياق بناء السلام، رصد

كيتا، الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية المفصلة والواضحة التي قدمتها بعد ظهر هذا اليوم.

لقد شهد عام ٢٠١٧ قدرا كبيرا من المناقشات المتعلقة بمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن مجلس الأمن، فضلا عن الجمعية العامة واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومؤتمر الأمم المتحدة لوزراء الدفاع بشأن حفظ السلام المعقود مؤخرا في فانكوفر، الذي نالت أوروغواي شرف استضافته، يدعونا للتفاؤل بأن هذا العمل سيستمر في الأشهر المقبلة في معالجة القضايا التي أثّرت في كل تلك المنتديات.

وكان أحد أبرز أنشطة العام الماضي المناقشة الرفيعة المستوى بشأن عمليات حفظ السلام التي عُقدت تحت رئاسة إثيوبيا (انظر S/PV.8051)، والتي اتخذ المجلس خلالها بالإجماع القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) - وهو وثيقة إصلاح أساسية تحدد المجالات التي يمكن لمجلس الأمن، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد فيها. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لذلك القرار، والذي يشكل أيضا محور جلسة اليوم، في التشديد على ضرورة مواصلة العمل لسد الثغرات القائمة في قدرات تشكيل القوات لضمان أن تصبح عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وبوسعها مواجهة التحديات الحالية بصورة سليمة.

وتعتقد أوروغواي أن تعزيز تشكيل القوات الاستراتيجية عنصر أساسي في تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. وبشكل توافر أفراد نظاميين ومدنيين مدربين ومجهزين بصورة ملائمة في الوقت المناسب أحد العوامل الرئيسية لنجاح عمليات حفظ السلام. وبالمثل، لا يمكن التنفيذ الكامل لولايات البعثات، إذا لم تملك القدرات اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها. وسيرا على خطى زميلنا فرانسوا دولاتر، سأتناول جوانب ثلاثة.

أن ذلك الأمر يؤثر، للأسف، على العديد من عمليات حفظ السلام، ويمثل مسألة ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بقدر أكبر من المسؤولية تجاهها. ونحن نتكلم عن العقبات في الميدان والتي تؤثر سلباً على فعالية عمليات حفظ السلام وكفاءتها. فمن ناحية، يجب إيلاء اهتمام أكبر للقيود الوطنية، أو ما يُسمى بالمحاذير - سواء أُعلنت صراحة أم لم يتم الإعلان عنها، والحالة الثانية هي الأسوأ، لأنها يمكن أن تعوق تنفيذ الولاية.

وفي أكثر من مناسبة، كان على قوات أوروغواي التعامل مع حالات طوارئ في منطقة عمليات تابعة لقوة أخرى لأن القوة الأخرى أثارت، في اللحظة الأخيرة، محاذير لتفادي التدخل في حالات عنف معقدة. وهذه الإجراءات ليست غير منصفة للقوات الأخرى فحسب؛ بل إنها غير مقبولة. ويجب على مجلس الأمن أن يطالب الدول المضيفة بالاحترام الكامل لأحكام اتفاقات مركز القوات والامتنثال لها: فهي تشكل الضمانات لحماية الأفراد الذين تساهم بهم البلدان طوعاً في عمليات حفظ السلام.

ونلاحظ بقلق الوتيرة المتصاعدة للهجمات التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة ومرافقها، مما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة. وكانت آخر مأساة من هذا القبيل مقتل ١٥ من حفظة السلام التنزانيين العاملين ضمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أسابيع قليلة. وهذا الاتجاه يشكل تهديداً لأنشطة الأمم المتحدة.

ونحن ندرك تماماً أن ثمة فارقاً دقيقاً بين اتخاذ موقف استباقي بهدف تعزيز احترام انتشار قوات تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي تيسير أداء ولايتها، من جهة، وبين احتمال تفسير هذا الموقف، حسب الظروف، على أنه دعم لأحد أطراف النزاع، من جهة أخرى. بيد أنه يجب التصدي بقوة مساوية أو أكبر للأشخاص الذين يقررون مهاجمة قوات الأمم المتحدة. ورفض تحمل المسؤولية ليس بالجواب الصحيح، إذ يجب علينا مضاعفة

حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وبشأن هذه النقطة الأخيرة، يجب النظر في توسيع نطاق الأساليب المستخدمة لحماية المدنيين. ويشمل ذلك النظر في إمكانية استخدام الأساليب غير المسلحة لتكملة استراتيجيات حفظ السلام الأخرى. وتشمل هذه الطائفة المتنوعة من الأساليب تعزيز الانخراط مع المجتمعات المحلية، وذلك بزيادة المشاركة المباشرة لجميع قطاعات المجتمع وتحسين التنسيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان والمنظمات غير الحكومية.

ويتمثل الجانب الثاني في أهمية تلقي الأفراد المنتشرين للتدريب الملائم، وخاصة التدريب السابق للنشر. ومن الضروري أن يتم إعداد أفراد حفظ السلام وتدريبهم لأداء المهام التي سيتم القيام بها في منطقة العمليات. وهذا يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لكفالة تحسين تدريب أفرادها وموظفي الأمانة العامة عندما يتعلق الأمر بإجراء التقييمات وعمليات التحقق ذات الصلة. وبوصف أوروغواي أحد البلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام، فإنها ترى أنه تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة المسؤولية المباشرة عن التدريب السابق للنشر وإعداد أفرادها. إذ لا يمكننا أن نتكلم عن كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها ما لم تنهض تماماً البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بمسؤولياتها في هذا الصدد. كما نؤيد بالجهود المشتركة الممتازة التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في وضع وتطبيق معايير الرصد وتقديم المشورة للتدريب في مجال حفظ السلام، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان وحماية المدنيين ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثالثاً وأخيراً، يجب ألا نكتفي بمعالجة تشكيل القوات، ولكن أيضاً قيام القوات بأداء وظائفها كاملة بمجرد نشرها. وهذا هو الموضوع الذي دأب وفد بلدي على إثارتها وبقوة طوال السنتين اللتين أمضاهما بصفته عضواً في مجلس الأمن لأننا ندرك

وخاصة خلال الفترتين اللتين ترأسنا خلالهما المجلس - من خلال معرفتهم العميقة بمجلس الأمن، والبنود المدرجة في جدول أعماله وأساليب عمله، بمهنية عالية وصبر لا حدود له.

ونشكر أيضا موظفي خدمات الترجمة التحريرية والشفوية، الذين كان عليهم أحيانا مواجهة نزعتنا إلى الخروج عن نصوصنا المعدة، والتعامل مع بياناتنا المرتجلة. وأود أيضا أن أشكر موظفي المؤتمرات على عملهم على تعميم الوثائق وإعداد القاعة.

وتركت ذكر الأفضل للنهاية. وأشكر الفريق الكامل لوفد بلدي هنا في نيويورك وفي الوزارة في مونتيفيديو. ونعلم جميعا أنهم من يعملون حقاً، وإن كان في الظل، استمرار أعمالنا في المجلس. ولقد كان من دواعي شرفي العمل مع هذه الفئات المهنية الممتازة.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على مبادرتكم لتناول مسألة تحسين تشكيل القوات مرة أخرى في هذه القاعة، كأحد الشروط المسبقة الرئيسية لنجاح عمليات حفظ السلام. وإنني ممتن أيضا للأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية القيمة.

لا تزال عمليات حفظ السلام أداة موثوقة ومستخدمة بشكل شائع لكبح، والأهم من ذلك، منع نشوب النزاعات وضمان الحفاظ على السلام. لكن تقييم أحدث مناقشة بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام في المجلس، فضلا عن المناقشة المفتوحة الشاملة للغاية التي عقدناها بالأمس (أنظر S/PV.8144)، يظهر بوضوح أن العالم لا يصبح أكثر أمنا إطلاقاً. فالحرب والعدوان ينتشران، بينما يتراجع السلام والنوايا الحسنة. وكما قال رئيس بلدي أمام المجلس، في هذه الظروف الخطرة،

الجهود الرامية إلى تجهيز العناصر المختلفة بأكثر عدد ممكن من الأدوات لمواجهة الظروف المتغيرة وبتدابير الدفاع السليبي وتعزيز قواعد الاشتباك، ويجب علينا أن نستنفد جميع السبل لمحاسبة مرتكبي الجرائم.

أود أن أشدد على ضرورة أن تعمل الأطراف الفاعلة والهيئات المختصة في مجال عمليات حفظ السلام بشكل متزامن. ويجب أن نتغلب على مشكلة التنافس فيما بين الهيئات أو اللجان التي تثقل كاهل العملية، لأن لكل واحدة منها كفاءات محددة تقدم إسهاماً إيجابياً. ونحن ندرك الجهود التي يبذلها الأمين العام في تلك المسألة، في إطار مبادرته الرامية لإصلاح منظومة السلام والأمن في المنظمة. وأكرر التزام أوروغواي الثابت والذي ظل بدون تغيير تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل الإسهام في تطوير هذه العمليات، في الميدان مع حفظة السلام، وكذلك في المناقشات السياسية بشأن عملية الإصلاح.

وعلى غرار ما قام به زميلي البوليفي، وحيث أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، حسب برنامج العمل، أود أن أشيد بكم، سيدي، على الطريقة التي أدرتم بها وفريقكم أعمال المجلس خلال هذا الشهر. ويمكن أيضاً أن تكون هذه الجلسة الأخيرة التي تشارك فيها أوروغواي بوصفها عضواً غير دائم. ولذلك، أود أن أقدم بعض عبارات الامتنان الموجزة للغاية.

وأود أن أبدأ بشكر أعضاء المجلس على دعمهم لانتخاب بلدي منذ عامين، ولا سيما البلدان الـ ١٨٥ التي صوتت مؤيدة لترشيحنا. ثانياً، أود أن أشكر البلدان التي كانت أعضاء في المجلس خلال السنتين الماضيتين على الدعم الكبير التي قدمته لوفد أوروغواي.

وأعبر بشكل خاص، عن بالغ امتناني لكل عضو من أعضاء شعبة شؤون مجلس الأمن، الذين ساعدونا دائماً -

والأمانة العامة، وكذلك مع البلدان المضيفة. ومن الضروري مواصلة العمل على ارتقاء هذا الحوار الثلاثي إلى مستوى جديد، ولا سيما خلال وضع أو تجديد ولايات حفظ السلام.

ثانياً، ينبغي تزويد البعثات بولايات واضحة ومتسقة وقابلة للتنفيذ ومتسلسلة وفي نفس الوقت تتسم بالمرونة، وتتم صياغتها وفقاً للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، مع التركيز على دعم التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي هذا الصدد، يتعين أن يشكل حياد البعثة وأفرادها مبدأً توجيهياً.

ثالثاً، تعتقد أوكرانيا أن مسعى الأمين العام لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة، يجب أن يؤدي إلى تعزيز المشورة الاستراتيجية المقدمة إلى المجلس، بما في ذلك فيما يخص وضع ولايات حفظ سلام فعالة. ومن المهم أيضاً تزويد المجلس بالتقارير المفصلة والصريحة من الميدان، وتوفير المعلومات المطلوبة حتى لو لم تكن المعلومات التي قد يرغب أعضاء المجلس في سماعها. وينبغي أيضاً إطلاع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على تلك التقارير في الوقت المناسب.

رابعاً، عند النظر في وضع أو تجديد الولايات، يتعين على المجلس المشاركة بنشاط أكبر وإعطاء كل الدعم الممكن للأمانة العامة فيما يخص تأمين استخدام التكنولوجيات الحديثة المناسبة في عمليات حفظ السلام. ويتعين أيضاً توخي تعزيز القدرات الاستخباراتية للعمليات لتحسين إدراكها للأوضاع السائدة. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لتأمين التمويل السليم، وتقديم ما يكفي من العناصر التمكينية، حسب الاقتضاء.

وتكتسي جميع تلك الجوانب أهمية حاسمة لكفالة أمن العاملين في مجال حفظ السلام وتنقلهم. ويجب اتخاذ أي قرار بشأن سحب العناصر التمكينية، بما في ذلك تخفيض عدد الطائرات، بعد تقييم جميع المخاطر القائمة على أرض الواقع، ولا سيما بالنظر إلى النطاق المحدود المتاح من الموارد العالية الأداء، كما ذكر الأمين العام. ويتعين أن تشكل المؤسسة التي

«لا يسع منظمتنا، التي أنشئت لضمان السلام والاستقرار في العالم، أن تقف متفرجة. بل يجب عليها أن تكون استباقية» (S/PV.8051).

وفي هذا الصدد، من الضروري كفالة تشكيل القوات بشكل سليم لأي عملية من عمليات حفظ السلام لجعلها قادرة على الوفاء بالولايات التي وضعها المجلس. ولذلك، يرى وفد بلدي أن هذه المهمة هي جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، استناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر S/2015/446). ولا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام على أن المطلوب هو القدرات المناسبة، وليس المتاح منها.

وأوكرانيا فخورة بكونها من أوائل الدول التي انضمت إلى عملية إعلان التبرعات في مؤتمر قمة حفظ السلام الذي عقد خلال عام ٢٠١٥. وقد شاركنا في عدد من المؤتمرات اللاحقة. لقد انضم بلدي إلى أكثر من ٨٠ دولة عضواً شاركت في المؤتمر الوزاري الأخير للدفاع في فانكوفر. ونرحب بالبيان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع، الذي نرى أنه يتعين مراعاته بشكل مناسب في أنشطة المجلس والجمعية العامة.

لقد أصبحت عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، أكثر تكييفاً من حيث المعدات والخبرات اللازمة لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف. واكتسب تشكيل القوات المزيد من المرونة والقدرة على التوقع. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك مجال كبير لجعل عمليات حفظ السلام أكثر قدرة على تنفيذ الولايات، لا سيما في ضوء الأوضاع المتغيرة بسرعة في الميدان. وأود أن أطلعكم على بعض الاقتراحات في هذا الصدد.

أولاً، بوصف أوكرانيا بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، فإنها ترحب بالأعمال التي اضطلع بها المجلس فيما يخص تحسين الحوار بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والمجلس نفسه،

أولاً، نحن بحاجة إلى إجراء استعراض سنوي شامل لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمثيلاً مع التوصيات الواردة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). ونود أن نشير إلى أن اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المعقود في فانكوفر في تشرين الثاني/نوفمبر، قد وفر منبرا جيدا للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لتلقي ما استجد من معلومات بشأن التقدم المحرز في تحويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والاستجابة للتحديات التي تواجه السلام والأمن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تشديد الشروط والارتقاء بمعايير اختيار وتدريب القوات العسكرية وأفراد الشرطة والموظفين المشاركين في عمليات حفظ السلام وتسليحها والأساس المادي والتقني لهذه العمليات.

ثالثاً، يجب أن نكثف التدريب المهني لحفظة السلام في الميدان، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة، ولا سيما في الحالات الشديدة الخطورة التي تشهد هجمات مسلحة وهجمات إرهابية.

رابعاً، هناك حاجة إلى تحسين استراتيجيات التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والمليشيات غير القانونية والتي تشكل خطراً على حفظة السلام والموظفين المدنيين والسكان المحليين.

خامساً، يجب أن نزيد وعي حفظة السلام بحماية المدنيين عند حدوث زيادة في تشرد المدنيين وحراكهم.

سادساً، نحن بحاجة إلى توثيق الحوار وإجراء مشاورات متواصلة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

سابعاً، يجب زيادة عدد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، الأمر الذي من شأنه تعزيز

وقعت مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تذكيراً مريراً لنا جميعاً بضرورة تزويد عمليات حفظ السلام، بما يكفي من الموارد والتكنولوجيات والمعلومات الاستخباراتية من أجل ضمان سلامة موظفيها أثناء تنفيذها لولايتها. وأشيد هنا بجميع حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم وهم يقومون بصون السلام.

أخيراً وليس آخراً، علينا تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالأفراد المدربين والمجهزين بشكل جيد، والقادرين والمستعدين على اتخاذ إجراءات قوية لتنفيذ ولايتهم.

ويتعين على مجلس الأمن، من جانبه، أن يرصد عن كثب تنفيذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وأن يواصل تقديم الدعم لمبادرات الأمين العام، بما في ذلك القضاء على العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وختاماً، أعيد التأكيد على أن أوكرانيا كانت دائماً شريكا قويا وموثوقاً به للمنظمة في ما يتعلق بأنشطتها لحفظ السلام. وسنواصل دعمنا وإسهامنا القويين، وذلك حتى في الوقت الذي يحتاج فيه بلدي ذاته إلى مساعدة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بسبب عوامل خارجية معروفة.

السيد دوفغانويوك (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أشكر الرئاسة اليابانية والأمانة العامة للمساعدة لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا، على الإحاطة الهامة التي قدمتها اليوم.

لقد كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على مدى السنوات الستين الماضية، من أكثر الأدوات فعالية في ضمان السلم والأمن الدوليين وصونهما. وفي الوقت نفسه، تواجه عمليات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام تزايداً لم يسبق له مثيل في التهديدات غير المتناظرة، التي تتطلب خطة ممنهجة للحد من هذه المخاطر العالية ومن عدد الوفيات من خلال تكييف النهج القائمة أو وضع استراتيجيات جديدة. ويلزم، في ذلك السياق، اتخاذ التدابير التالية.

لأن تنعكس تلك الجهود على فاعلية عمليات حفظ السلام على الأرض بشكل ملموس. وفي هذا الإطار أود التركيز على ثلاث نقاط.

أولاً، ترتبط مسألة القدرات وتشكيل القوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ارتباطاً مباشراً بتفعيل الآلية الثلاثية الأطراف للتشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. فالآلية الثلاثية الأطراف للتشاور تسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق رؤية شاملة وواضحة لإصدار الولايات واستعراضها وفقاً للإمكانيات والقدرات المتاحة للأمم المتحدة، وتأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والميداني في كافة مراحل النزاع، وفقاً لسياقه المحدد، لاسيما في حالة إصدار الولايات بشكل مرحلي، وهو الأمر الذي يضمن فاعلية البعثات وتفادي استمرارها لفترات طويلة دون أمد محدد لخروجها. كما تتيح رؤية شاملة للمجلس تمكنه من اتخاذ قرارات تمديد واستعراض وتعديل المهام بشكل فعال وواقعي.

ثانياً، لقد شهد إصلاح وتطوير عمليات حفظ السلام جهوداً كبيرة لتعزيز الجوانب المتعلقة بالتدريب والانصياع لسلسلة القيادة والتحكم وتفويض من هم في الميدان باتخاذ القرارات الحاسمة في الحالات الطارئة. وفي هذا الإطار، نؤكد أن تعزيز القدرات وتشكيل القوات وتوسيع قاعدة البلدان المساهمة يجب ألا يأتي خصماً من الالتزام بمعايير كفاءة الأداء وتوافر المعدات والتدريب والالتزام أقصى معايير السلوك والانضباط، بما في ذلك الالتزام بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما أن تقييم أداء القوات يجب أن يتم وفقاً لمعايير ومحددات واضحة في إطار السياسات الخاصة بعمليات حفظ السلام وبالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة.

ولا يمكن الفصل، في هذا الإطار، بين إتاحة التدريب وتوفير القدرات والمعدات من ناحية، وتعزيز قدرة القوات على حماية المدنيين وتأمين سلامتها من ناحية أخرى، حيث شهدت

وزيادة الثقة بهذه العمليات في أوساط سكان المناطق التي تعمل فيها البعثات.

وأخيراً، من المهم أن يتم تحسين تبادل المعلومات وأن تُعَمَّم أفضل ممارسات فرادى بعثات حفظ السلام على البعثات الأخرى في الوقت المناسب من خلال الجهاز المركزي للأمم المتحدة. وينبغي أن تؤخذ أفضل الممارسات هذه في الاعتبار في إعداد حفظة السلام للقيام بمهامهم في سياق عمليات حفظ السلام.

ومن الواضح أن تشكيل القوات وحده لا يكفي. فمن الضروري أن تكون عمليات حفظ السلام فعالة في الوفاء بولاياتها. ولذلك، من الضروري أن يعتبر الأفراد من العسكريين والشرطة أنفسهم شركاء أساسيين يساهمون في تنفيذ عمليات السلام وتطبيق الاتفاقات. ويجب أن تدعم عمليات حفظ السلام عمل العنصر المدني لتحقيق الولايات والأهداف العامة للأمم المتحدة.

السيد عوض (مصر): بداية، أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها وعلى الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في ظل تحديات متزايدة تواجه عمليات حفظ السلام، مفاهيمياً وميدانياً. وأشكر الرئاسة اليابانية على عقدها هذه الجلسة بالتزامن مع صدور تقرير الأمين العام عن آليات رأب الفجوة في قدرات قوات حفظ السلام، والذي نعتبره فرصة إضافية لضمان تفعيل جهود تطوير وإصلاح عمليات حفظ السلام.

لقد تركزت جهود الإصلاح والمراجعة خلال العامين الماضيين على معالجة الجوانب العملية والفنية لبعثات حفظ السلام، وعلى رأسها جهود توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات وتشكيل القوات، حيث شملت تلك الجهود تطوير نظام تأهب قدرات حفظ السلام وعقد مؤتمرات بشأن عمليات حفظ السلام، والتي كان آخرها في فانكوفر. وقد آن الأوان

السيدة كيتا في إحاطتها، وبحيث يتم تقييم أداء البعثات من منطلق إسهامها في تهيئة الأجواء للتوصل إلى حلول سياسية.

وفي هذا السياق، يأتي البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو S/PRST/2017/27 ليمثل إسهاما مهما في تعزيز قدرة المجلس والأمانة العامة على إبقاء الحلول السياسية في بؤرة الاهتمام. ومن هنا فقد طلب البيان الرئاسي إلى الأمين العام تضمين تقاريره ذات الصلة باستعراض عمليات حفظ السلام، تحليلا للتقدم المحرز في تضمين العناصر الإرشادية السبعة التي أوردتها البيان في سياق تحليل مدى فاعلية الولايات أو توافر البيئة المناسبة لنجاح بعثات حفظ السلام. وأنتهز تواجد السيدة كيتا بيننا، لتأكيد أهمية هذا البعد الحيوي، إضافة إلى التركيز الذي نَقَدَره على أبعاد تعزيز القدرات والمعدات وتطوير التدريب والسلوك والانضباط.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. لقد كانت الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة، السيدة بينتو كيتا، مفيدة تماما. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لأجل زيادة فاعلية التدريب وبناء قدرات حفظة السلام.

وتمر الأمم المتحدة حاليا بفترة من التحولات الكبيرة. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية في إصلاح هيكل السلام والأمن، بوصفه السياق المحدد للتصدي لمسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالهدف النهائي لهذه العملية هو زيادة فاعلية عمليات حفظ السلام عن طريق ضمان التجهيز والتدريب الكافيين لذوي الخوذ الزرق، علاوة على تجهيزهم وتمكينهم من تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وما يهم هنا ليس التأهيل والتدريب المهني للأفراد فحسب، بل أيضا إمكانية نشر البعثات في الوقت المناسب وتقلها في الميدان في إطار ولايتها.

ومما يؤسف له أنه لم يتح ما يكفي أعضاء المجلس من الوقت لدراسة تقرير الأمين العام. وستواصل عواصم بلداننا دراسته بعناية فائقة. ونلاحظ في الوقت نفسه أن الوثيقة قد

الأشهر الأخيرة تزايد وتيرة الهجمات التي تتعرض لها الوحدات المشاركة في بعثات حفظ السلام، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو مالي. وكشفت تلك الحوادث عن قصور في الإمكانيات المتوافرة للحماية، سواء من حيث التدريب أو طبيعة المعدات أو توافر المعلومات وتقييم المخاطر.

وفي تقديرنا أنه يجب التعامل مع هذا القصور بصورة عاجلة، تعزيزا لمصداقية بعثات حفظ السلام وحماية لأرواح أفرادها التي هي رأس المال الحقيقي والأهم لتلك البعثات.

ثالثا، واتصالا بقضية رأب الفجوة في القدرات والإمكانيات، أود التنويه إلى مساهمة مصر بوحدة نوعية في أصعب البعثات الأمنية. كما تعهّدنا -من منطلق التزامنا بدعم جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام- بتوفير معدات مطلوبة لسد الفجوة التي يعاني منها عدد من البعثات، بما في ذلك المساهمة بمائة عربة مدرعة لتلك البعثات.

وبالإضافة إلى الإسهام بالوحدات والمعدات، واعتماد أعلى معايير التدريب لقواتنا العسكرية والشرطية وعقد دورات تدريبية مفصلة لما قبل النشر، وعلى رأسها التدريب على مكافحة الاستغلال والتعدي الجنسي وفقا لمناهج تدريب الأمم المتحدة، تساهم مصر في تدريب ورفع قدرات الدول المساهمة الصاعدة، فيستضيف مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض النزاعات وحفظ السلام، عددا من الدورات التدريبية يشارك فيها متدربون من تلك الدول وغيرها، والتي تساهم فيها حكومة اليابان بنصيب مهم من الدعم المالي.

وأخيرا، من الأهمية بمكان تناول المجلس لمسألة القدرات وتجهيز القوات وأدائها. ولكننا نرى أن تعزيز دور وفاعلية عمليات حفظ السلام يبدأ من صياغة الولايات ومراجعتها في الإطار العام لمفهوم أسبقية الحلول السياسية ومواءمة الموارد مع احتياجات تنفيذ تلك الولايات على الأرض، كما أوردت

التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لحفظ السلام ومنظومة الأمم المتحدة، بل لجميع الدول الأعضاء وخاصة البلدان المساهمة بوحدات — في المحافل الحكومية الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا يكفل إنشاء المحافل البديلة إدخال تحسينات حقيقية عملياً. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من الجهود المبذولة خارج نطاق الأمم المتحدة لتوفير الموظفين للبعثة في مالي - التي ما زالت مستمرة على مدى عدة سنوات - فلم يبلغ عنصر الشرطة إلا نسبة ٨٨ في المائة من سقفها الأعلى، في حين لم يصل العنصر العسكري إلا نسبة ٨٥ في المائة، وهي الأدنى.

ونعتقد أن العمل في مجال حفظ السلام ينبغي أن يتم على أساس المناقشات والقرارات التي تم التوصل إليها في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تضم أكثر من ١٥٠ دولة عضو.

والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كما نفهم، تضع مقترحات لتنظيم آليتين داخل الأمانة العامة لتعزيز فعالية تفاعلات الدول بشأن مسائل التدريب وبناء القدرات. وسوف ننظر بعناية في هذه المبادرات. وبصفة عامة، نأمل ألا يؤدي ربط التعاون فيما بين الدول بالأمانة العامة إلى خلق مزيد من العقبات أو إثارة منافسة لا داعي لها بين الدول التي تقدم برامج تدريبية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى تحسين وعي البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن البرامج المتاحة لها.

ويعمل حفظة السلام الروس - رجالاً ونساء - في ١٠ عمليات لحفظ السلام. ونحن نؤيد زيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والواقع أن المرأة تمثل بالفعل ٢٣ في المائة من وحداتنا لحفظ السلام. وبتزايد أيضاً عدد النساء بين المراقبين العسكريين. وقد اكتسب بلدنا خبرة كبيرة في تدريب حفظة السلام. ولا تقوم المراكز الروسية بتدريب حفظة السلام التابعين لنا فحسب، ولكن أيضاً حفظة السلام الأجانب - سواء من الشرطة أو الوحدات المشكلة، فضلاً عن المراقبين

نوّهت على النحو الصحيح إلى أن المسؤولية الرئيسية عن مسألة التدريب - التي لا يمكن للأمم المتحدة أن تقرر فيها بنفسها - تقع على عاتق الدول نفسها، وهي ليست مسألة البلدان التي تضع برامج التدريب وتعمل على توفيرها، بل هي قبل كل شيء مسألة البلدان التي توفر الوحدات في الميدان. ولا يمكننا التشديد بما يكفي على دورها، إذ لا يمكن بدونها تنفيذ أهداف مجلس الأمن المعلنة.

ونحن مقتنعون بالحاجة إلى التعاون الثلاثي الوثيق وتنسيق الجهود فيما يتعلق بمسألة التدريب وبناء القدرات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة للأمم المتحدة. ولا تقل أهمية عن ذلك، الاتصالات المباشرة بين الدول التي تعمل على وضع برامج التدريب والبلدان المشاركة فيها. وبطبيعة الحال، فإن من المهم للغاية الأخذ في الاعتبار بالحقائق المعاصرة وتزايد الطلب على حفظة السلام وفهم أي نوعية نحن بحاجة إليه اليوم من حفظة السلام، فضلاً عن تحديد أهم مجالات التدريب التي نحتاج إليها.

ويتعين علينا في هذا الصدد، أن نشير إلى التدريب اللغوي — وهو جانب خصه الأمين العام بإشارة في تقريره باعتباره مسألة هامة. ونذكر أن نسبة ٤٨ في المائة من حفظة السلام يعملون في بيئات ناطقة بالفرنسية، وقد يتعين علينا أن نأخذ ذلك في الاعتبار. غير أنه يجب على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وكذلك البلدان المضيفة أن تدرس بعناية ما إذا كانت هذه مسألة ذات أولوية. ويجب الأخذ أيضاً بآراء وشواغل البلدان التي توفر الوحدات لأن قواتها وأفراد شرطتها هي الأدرى بالمهام المطلوبة في الميدان وهي أكثر معرفة أيضاً بالمهارات اللازمة لإنجازها.

ولا يسعنا في ذلك السياق، إلا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى منتديات بادرت بإطلاقها ابتداءً من عام ٢٠١٥ فرادى الدول الأعضاء. ونرى أنه تجب مناقشة تلك المسائل

تشكيل قوات الأمم المتحدة. وهناك تحسينات هامة في هذه العملية، ولكن يلزم المزيد من العمل.

وعندما ناقش المجلس آخر مرة تشكيل القوات (أنظر S/PV.8064)، حددت المملكة المتحدة ثلاث خطوات من شأنها، إذا ما اتخذت، أن تحسّن فعالية بعثات حفظ السلام: الابتكار في مجال النشر، وتحسين أداء البعثات، وتحسين التخطيط الطويل الأجل والتشكيل الاستراتيجي للقوات. واليوم، أود أن أطلع المجلس على إجراءات المملكة المتحدة لدعم هذه المجالات الثلاثة.

قمنا في العام الماضي بتدريب أكثر من ١١ ٠٠٠ فرد من حوالي ٣٠ بلداً لإعدادهم للنشر في بعثات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتراوح الدعم من تدريب المدربين والتدريب على المهارات القيادية إلى المساعدة في تخطيط وإجراء التدريب الوطني قبل النشر للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وبالإضافة إلى ذلك، نواصل دعم التدريب الإلزامي للتعلم الإلكتروني السابق للنشر لجميع القوات وإعدادها للرد على الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنعهما. وشبكة قادة الدفاع عن السلام والأمن المعنية بالمرأة، التي أطلقناها مع كندا وبنغلاديش في تشرين الثاني/نوفمبر، أداة حاسمة لتعزيز التدريب وبناء القدرات بشأن المسائل الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام وعلى كافة المستويات. كما قدمنا أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في التمويل من خارج الميزانية إلى إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني.

ولدى المملكة المتحدة الآن أكثر من ٧٠٠ فرد يخدمون في ثنائي بعثات تابعة للأمم المتحدة تعمل في سبعة بلدان. وتشمل

العسكريين. وقد وضعنا نظام تدريب يشمل كلاً من التدريب العام والمتخصص، ويخضع له حفظة السلام قبيل نشرهم.

كما يتم تكييف التدريب اللغوي مع الاحتياجات القائمة. ويجري العمل حالياً في إنشاء مراكز إضافية لتثقيف وتدريب حفظة السلام. وبغية توسيع نطاق إسهامنا في تدريب الخبراء الأجانب في بعثات الأمم المتحدة، ننظر أيضاً في إمكانية استخدام أكاديمية الأركان العامة التابعة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي في مدينة نارو-فومينسك. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم كل المساعدة الممكنة اللازمة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام ككل.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية. وتؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دوراً حاسماً في احتواء النزاعات والحد منها، وغالباً ما يكون في أكثر الظروف صعوبة، كما هو الحال في مالي وجنوب السودان. وهناك العديد من الأمثلة على فعالية هذه البعثات. وهناك أيضاً، للأسف، أمثلة على التضحيات التي يقدمها أفراد حفظ السلام، كما ذكرنا الهجوم الشنيع الذي أودى بحياة ١٥ من حفظة السلام التنزانيين في وقت سابق من هذا الشهر.

وقد أحطنا علماً اليوم بالثغرات المستمرة التي لا تزال قائمة في عمليات حفظ السلام. ولا تتوفر لدينا دائماً القدرات والمعدات المناسبة والأفراد المدربين لنشر الولايات كثيرة المتطلبات التي يحددها مجلس الأمن والوفاء بها. ويجب أن نفعل المزيد من أجل تحسين فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيمكننا ذلك من تحسين إدارة النزاعات حيثما ينشر حفظة السلام وتوفير حماية أفضل للمدنيين المحاصرين في النزاع، فضلاً عن حماية حفظة السلام الذين يضطلعون بهذا الدور البالغ الأهمية. ولتحقيق ذلك، يجب أن نستثمر في عملية

إننا جميعاً نقر بالأثر الإيجابي لحفظة السلام في جميع أنحاء العالم. ونطلب منهم مواجهة تحديات هائلة لحماية أكثر الفئات ضعفاً. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تحسين النظم التي تدعمهم. ندين بذلك للنساء والرجال الشجعان الذين يعملون تحت الراية الزرقاء.

السيد لامبرتينى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم، وأشكر الأمين العام المساعد، السيدة كيتا، على ملاحظاتها الثاقبة.

إن كيفية جعل حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة هي إحدى المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها. فهي لا تشمل مسائل الثغرات القائمة في تشكيل القوات وقدراتها، التي تناولها مؤخراً المؤتمر الوزاري للدفاع المعني بعمليات حفظ السلام المعقود في فانكوفر، فحسب، بل هي أيضاً جزء من الإصلاح الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة. وذلك لأن حفظ السلام لا يزال أداة هامة جداً يمكن للأمم المتحدة استخدامها لمعالجة التحديات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين، كما ناقشنا أمس في المناقشة المفتوحة بشأن التحديات المعقدة في هذا المجال (أنظر S/PV.8144).

وإيطاليا تقوم بدورها كموفر للأمن العالمي. ونحن من المساهمين مالياً الأكثر سخاء في ميزانية حفظ السلام، وأكبر المساهمين بذوي الخوذ الزرق في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولدينا حالياً أكثر من ١٠٠٠ وحدة منتشرة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان وقبرص ومالي وفي فريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان. وعلاوة على ذلك، فإن قواتنا الدفاعية والشرطية توفر أيضاً المساعدة والحماية في مناطق أخرى من العالم - من الصومال إلى أفغانستان، ومن العراق إلى ليبيا والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، ومنطقة البلقان،

هذه القوات ٣٨٠ جندياً في جنوب السودان و ٤٠ جندياً في الصومال و ٢٨٠ جندياً في قبرص. لقد اعتمدنا تعهدات ذكية، طرحها وزير الدولة للدفاع في بلدي في المؤتمر الوزاري للدفاع المعني بعمليات حفظ السلام المعقود في فانكوفر. وسيمكننا هذا الابتكار من الوفاء بالتزاماتنا على نحو أفضل من خلال الاستجابة المنسقة مع الشركاء. وعلى سبيل المثال، نعمل من خلال نشرنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع فييت نام والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا على توفير مستشفى ميداني في بنتيو، جنوب السودان، يكفل توفير الرعاية الطبية لحفظة السلام.

ولكن التنسيق يحتاج إلى أكثر من ذلك. أولاً، يجب جمع بيانات الأداء واستخدامها لتحسين فهمنا وتركيز مواردنا المحدودة حيثما تمس الحاجة إلى التدريب وبناء القدرات. ويجب تنسيق جهودنا الجماعية على نطاق أوسع. وينبغي توسيع نطاق التعاون ليشمل القيادة وإدماج المنظور الجنساني والحماية ودعم الضحايا.

ثانياً، يجب أن نرى المزيد من الشراكات والتعهدات الذكية. ونحن بحاجة إلى وضع آليات تناسب البلدان التي يمكن أن توفر المعدات والتكنولوجيا أو المهارات المتخصصة والأفراد أو الدعم اللوجستي. والتعهدات الذكية ستساعد على سد الثغرات المستمرة.

وأخيراً، يجب أن ننظر في العناصر غير العسكرية لحفظ السلام. وعلينا أن ندعم أعمال بناء القدرات التي يقوم بهافرادى ضباط الشرطة وأفرقة الشرطة المتخصصة. وهذا النهج يعزز الانتعاش ويهيئ الاستقرار على المدى الطويل. وعلينا أيضاً أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها تشكيل العنصر المدني، بحيث لا تحافظ البعثات على السلام فحسب، بل تبنيه وتحافظ عليه أيضاً. وللعمل الأوسع المتعلق بإصلاح الإدارة دوراً يؤديه. ويجب ألا تظل الوظائف المدنية ذات الأهمية شاغرة.

وقد وضعت برامج التدريب تلك معايير ونهجاً تشغيلية مشتركة ل يتم تطبيقها أثناء الأنشطة الرادعة التي تضطلع بها قوات الشرطة. ونحن مقتنعون بأن التعاون الشرطي في المستقبل سيتوقف بشكل متزايد على الوحدات الشرطية المتخصصة التي تركز على تحقيق الاستقرار وسيادة القانون والعدالة وحماية المدنيين، تمثيلاً مع إصلاح هيكل السلام والأمن الذي يتوخاه الأمين العام، والذي يؤكد على ضرورة زيادة التركيز على الوقاية والوساطة وبناء السلام. وكان هذا هو أيضاً الهدف من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٢ (٢٠١٧) بشأن العمل الشرطي وحفظ السلام والذي اتخذ خلال رئاستنا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

وثمة ثغرة كبيرة أخرى في عمليات حفظ السلام تتمثل في وجود المرأة ودورها. إن مشاركة المرأة على جميع المستويات أمر أساسي من أجل تحسين فعالية البعثات وأدائها. فدورها يكتسي أهمية في جميع جهود السلام والأمن. كما أنه من المهم للغاية تدريب حفظة السلام على حماية الناس والقيم والمبادئ الأساسية من أجل كفالة مصداقية الأمم المتحدة وسمعتها. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على انضمام إيطاليا إلى «دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة»، وتوقيعها على الاتفاق الطوعي للقضاء على هذه الآفة. كما ساهمنا في «الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين».

وينبغي ألا ننسى الخدمات اللوجستية. إن قدرة العمليات على الوفاء بولاياتها وإنجازها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسرعة نشر البعثات الميدانية وفعاليتها التشغيلية. وتشكل قاعدة اللوجستيات التابعة لمركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، الموجودة في برينديزي منذ عام ١٩٩٤، محورا أساسيا في تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وينبغي لنا أيضاً أن نولي اهتماماً لإدارة البصمة البيئية للبعثات

وأوروبا الشرقية، وحتى قبل أسابيع قليلة، في النيجر في منطقة الساحل.

وكما قالت السيدة كيتا، الأمين العام المساعد، فيما يتعلق بالثغرات في القدرات، هناك حاجة ملحة إلى وجود أصول جوية لتحسين تنقل القوات، وتوفير الأصول الطبية للمساعدة والإجلاء الطبي السريع، بما في ذلك للمدنيين، عند الاقتضاء، وإلى وحدات التخلص من الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد تعهدت إيطاليا بالفعل بدعم تعزيز هذه القدرات في العام المقبل، الأمر الذي أكدنا عليه في فانكوفر.

والتكنولوجيا أساسية من أجل تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام. ونعتقد أن استخدام الطائرات بدون طيار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حسن جمع المعلومات على نحو فعال وكفاء، مما وفر وعياً مؤسسياً حاسماً للأهمية في حماية المدنيين وسلامة العمال الإيطاليين.

كما أن التدريب حيوي الأهمية لتحسين القدرة وضمان إنجاز الولايات بفعالية على أرض الواقع.

ومنذ عام ٢٠٠٥، يقدم مركز الامتياز لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار، الموجود في فيتشيزا، والذي تديره قوات الدرك الإيطالية بالتعاون مع الولايات المتحدة، تدريباً متخصصاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال نموذج تدريبي محدد يتعلق بسيادة القانون والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وحماية التراث الثقافي والإدارة البيئية ومنع العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. كما يركز المركز بوجه خاص على دورات تدريب المدربين، وخاصة للأفراد العسكريين من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/PV.8051)، التي اتخذ خلالها القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) تحت الرئاسة الإثيوبية. وجرى التأكيد مرارا وتكرارا على استمرار وجود ثغرات في تشكيل القوات والقدرات والإمكانات. وتعتقد اليابان أن التدريب وبناء القدرات أداتان هامتان لسد تلك الثغرات. وثمة حاجة، على وجه الخصوص، لربط التدريب وبناء القدرات على نحو جيد بعمليات النشر الفعلية التي تقوم بها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ولضمان توفير التدريب وبناء القدرات، فإن نجاح الأمانة العامة في التوفيق بين مقدمي المساعدة في هذا المجال والمتلقين لها أمر أساسي.

ولا تقتصر مهمة كفالة الربط بين التدريب وبناء القدرات وعمليات النشر على الأمانة العامة وحدها، بل إن ثمة دورا في ذلك أيضا يمكن للبعثات في الميدان القيام به. فيمكن للبعثات أن تسهم في تحديد احتياجات التدريب وبناء القدرات، استنادا إلى تجربتها على أرض الواقع وإبلاغ نيويورك بذلك. ويتيح الاستعراض الذي يجري للبعثات فرصة طيبة لتقديم توصيات من أولئك الموجودين في الميدان. وينبغي أن ينظر المجلس في أن تشمل ولاية استعراض البعثات إجراء تقييم لما يمكن أن تقوم به الأمانة العامة والبعثات لسد الفجوات المحددة للبعثة قيد الاستعراض.

وينبغي أن يسفر الإصلاح الجاري للأمم المتحدة عن علاقة عمل أكثر فعالية بين مقر الأمانة العامة والبعثات. وينبغي، من خلال إصلاح الأمم المتحدة، القضاء على التجزؤ داخل الأمانة العامة وتعزيز سرعة الاتصال بينها وبين البعثات. وينبغي زيادة التأزر في مجال التدريب وبناء القدرات بين نيويورك والبعثات.

فالأمم المتحدة ليست الجهة الفاعلة الوحيدة المطالبة بسد الثغرات في القدرات. بل يجب أن يكون سد الثغرات جهدا جماعيا من جانب المجتمع الأوسع نطاقا من الدول الأعضاء. وقد تم تبادل العديد من الأمثلة الجيدة خلال اجتماع عام

الميدانية طوال دورات حياتها. فوجود بصمة بيئية أخف من شأنه أن يتيح تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة وتحسين السلامة والأمن للقوات العسكرية والمدنيين في البلدان المضيفة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين تنفيذ الولايات.

وبشأن هذا الجانب الأخير تحديدا، أود أن أشكر جميع زملائنا اليوم على إصدار البيان الصحفي الذي اقترحه بشأن الإدارة البيئية المتعلقة بعمليات حفظ السلام. فللمرة الأولى، يسلم عضو في مجلس الأمن بأهمية التناول الشامل للعلاقة بين عمليات حفظ السلام والبيئات التي تنتشر فيها. وهذا هدف سيعود بالنفع على الجميع ويمكن أن يُحسن تنفيذ الولايات. وستواصل إيطاليا دعمه في جميع الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا، لقد تلقيت رسالة تفيد بأننا سنجتمع غدا في الساعة الواحدة بعد الظهر للموافقة على مشروع قرار، ومن ثم فإن هذه الجلسة، عمليا، ليست آخر جلسة لنا. ولكن غدا سيكون أقرب إلى فترة العطلات من اليوم، ولذلك أفضل أن أتقدم بالشكر للجميع الآن. لقد كان من دواعي شرفي واعتزازي أن أعمل مع الجميع، سواء على المستوى المهني أو الشخصي. وعلى عكس السفير روسيلي فريري، لا يسعني أن أحدد لأعضاء المجلس موعدا في عام ٢٠٣٤، ولذلك سيكون موعدنا عندما يتحقق إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها. تقدر اليابان الجهود التي بذلتها الأمانة العامة لتجميع التوصيات الواردة في رسالة الأمين العام.

لقد عقد المجلس هذا العام عدة جلسات تعلق بحفظ السلام، بما في ذلك المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح عمليات

في مجال التدريب وبناء القدرات في بلدان منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الممتدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أفريقيا.

ويحدوني أمل صادق في أن تؤدي الآراء والاقتراحات التي طرحها أعضاء المجلس اليوم إلى إجراء مناقشات واتخاذ إجراءات ملموسة في عام ٢٠١٨. وتلك هي الكيفية التي يمكننا بها إضفاء الطابع المؤسسي على الدائرة الحميدة للتدريب وبناء القدرات والنشر داخل منظومة الأمم المتحدة. وستواصل اليابان الالتزام بهذا المسعى الجماعي لسد الفجوة من خلال الإسهام في المناقشات التي تجرى في نيويورك وتوفير الدعم الملموس للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

٢٠١٧ لوزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عُقد في فانكوفر. كما يمكن الاستفادة من الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأقترح أن يقوم الفريق العامل واللجنة الخاصة بتنظيم دورة مشتركة لتقييم الجهود المبذولة والتعهدات القائمة وتحديد التحديات وتبادل الأفكار من أجل إدخال تحسينات.

كما تمثل المساعدات والمساهمات الملموسة التي تقدمها الدول الأعضاء أمرا حيويا. وترحب اليابان برسالة الأمين العام التي توصي بتوسيع نطاق مشروع الشراكة الثلاثية ليشمل مناطق جغرافية إضافية والمزيد من القدرات التمكينية. وفي هذا الشهر، قررت اليابان تقديم المزيد من الدعم لأكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. وستواصل اليابان تعزيز الدعم